شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لو كان نوابنا في إسبانيا

يعادل عدد السكان في إسبانيا مرة ونصف عددنا نحن العراقيين (هم ٤٨ مليون نسمة ونحن نُقدّر بـ ٣٢ مليوناً، مع التأكيد على كلمة: نُقدّر، لأننا نبدو كما لو لم نزل نعيش في مطلع القرن الماضي قبل أن يعرف أجدادنا الإحصاء السكاني، وهذه واحدة من مفارقات نظامنا الجديد ومساخره).

وبرغم هذا التفاوت في عدد السكان، فإن أعضاء البرلمان الإسباني يقل عددهم بـ ٥٩ عن عدد أعضاء برلماننا (لديهم ٢٦٦ نائباً ولدينا ٣٢٥ عضواً في مجلس النواب، أي أن برلماننا يبدو بكرش كبيرة للغاية بالمقارنة مع برلمان إسبانيا).

وإسبانيا، كما قد لا يعرف الكثيرون، تحتل الموقع التاسع بين الدول الأقوى اقتصادياً في العالم والمركز الخامس بين دول الاتحاد الأوروبي، بفضل زراعتها وصناعتها وسياحتها وتجارتها، وقبل هذا بفضل نظامها الديمقراطي الحقيقي الذي يضمن انتخاب برلمان يمثّل الشعب خير تمثيل وتشكيل حكومة تجهد لخدمة الشعب على أفضل ما تكون الخدمة.

هذا بالطبع يختلف اختلافاً كبيرا عما هو حاصل عندنا، ففي العهود السابقة لم يكن لدينا برلمان منبثق من إرادة الشعب ولا حكومة تضع مصلحة الشعب نصب أعينها. وفي العهد الجديد لم تتغير الأمور، فكأنما "نفس الطاس ونفس الحمام" كما يقول المثل الشعبي. فها نحن في السنة العاشرة من هذا العهد ولا مشكلة حُلّت ولا أزمة انفرجت ولا مصلحة حيوية للشعب تحققت، والعلّة في البرلمان والحكومة مجتمعين بكافة كتلهما وائتلافاتهما.

نعود إلى إسبانيا وبرلمانها الذي قرأت أمس انه أثار موجة غضب في صفوف ناخبيه بسبب قرار اتخذه يمنح أعضاءه امتيازاً مالياً ليس كبيراً. فقد هاج الأسبان (كما كانت تهيج ثيرانهم المخصصة للمصارعة قبل تحريم هذه "الرياضة" الوحشية) وماجوا لأن برلمانهم خصص مبلغ مليون ونصف المليون يورو(أقل من مليوني دولار أميركي) لشراء هواتف موبايل ذكية مع كامل خدماتها بما فيها خدمة الانترنت.

الناخبون الأسبان الغاضبون على نوابهم رأوا أن قرار ممثليهم في البرلمان غير مناسب في هذا الوقت بالذات حيث تمر البلاد، وأوربا كلها وكثير من دول العالم الأخرى، بأوضاع اقتصادية غير مريحة فرضت على الحكومة أن تتخذ قرارات مؤلمة بزيادة الضرائب وتخفيض رواتب الموظفين.

الصحافة الأسبانية نشرت انتقادات قوية للقرار من قبيل "هؤلاء ليسوا بساسة، إنهم بلا حياء، فبينما تمر البلاد في حال عجز مالي وارتفاع هائل في مستوى البطالة، ها هم يواصلون إهدار المال العام"، و "نعم، إنهم يضحكون علينا ونحن نقبل بذلك. في الحقيقة إننا نستحق هذا"، و"يبدو أن رواتب أعضاء البرلمان قليلة لهذا علينا أن نشتري لهم هواتف موبايل... أما المتقاعدون فعليهم أن يشتروا الدواء من مالهم الخاص".

كل هذا الغضب على أقل من مليوني دولار قررها البرلمان الاسباني لهواتف أعضائه.. تُرى ما الذي كان الأسبان سيقولونه وكيف كانوا سيعبّرون عن غضبهم لو كان نوابهم يتصرفون على طريقة أعضاء برلماننا في تكديس الامتيازات المالية والعقارية لهم وفي إهمال شؤون الشعب ومصالحه؟

مجلس النواب.. (أرشيف)

معلومات عن تدخل الأحزاب الكبيرة في عمل لجنة الخبراء

العلاق: أعطينا البرلمان وعداً باختيار أعضاء مفوضية الانتخابات خلال أسبوع

□ بغداد / إياد التميمي

أبدى رئيس اللجنة المكلفة بتشكيل مجلس المفوضية الجديدة للانتخابات النائب علي العلاق استعداد لجنته لاختيار الأعضاء الـ ٩ من أصل ٦٠ في غضون أسبوع وهو الوقت الممنوح من رئاسة البرلمان، معتبراً أن الوقت كاف للاختيار خصوصا بعد اجتماع يوم أمس.

وأضاف العلاق في تصريح للمدى أمس إن "اللجنة المكلفة قد عرضت تقريرها إلى رئاسة البرلمان وكان التقرير يشرح تفصيلياً الآلية التي اتبعتها الجنة المكلفة منذ اليوم الأول لعملها".

وأشار رئيس اللجنة "إن الاجتماع الأخير مع المرشحين الـ ٦٠ الفائزين كان قد أعطى انطباعا تاماً عن مؤهلاتهم، ونوّه إلى إن المناقشات بين أعضاء اللجنة المكلفة قد توصلت إلى اختيار بعض الأسماء بشكل مبدئي.

وتابع العلاق "إن اجتماع يوم أمس كان آخر اجتماعات اللجنة التي يرأسها بغية وضع اللمسات الأخيرة لاختيار الأعضاء التسعة من بين ٦٠ مرشحاً، لافتاً إلى أن أسماءهم ستكون جاهزة للتصويت عليها.

وأوضح العلاق أن الآلية لاختيار الأعضاء اعتمدت بشكل رئيسي على المهنية والكفاءة، مؤكدا مشاركة جميع المكونات، بما فيهم الأقليات، وعن "كوتا" المرأة أكد العلاق أن تمثيل العنصر النسوي سيكون بمقعد واحد على الأقل من بين المقاعد التسعة.

في سياق متصل أكد مصدر برلماني أن الأحزاب الكبيرة تتدخل وبشكل مباشر في عمل لجنة الخبراء المكلفة باختيار مجلس المفوضية الجديد.

المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أوضح للمدى أمس أن مجلس المفوضية الجديد المزمع اختياره لن يخلو من سيطرة الأحزاب الكبيرة، باعتبار ان الانتخابات الماضية كان للأحزاب الكبيرة نفوذ واضح فيها.

واعتبر المصدر ان الاحزاب تعتبر التدخل بعمل مجلس المفوضية فرصة أخيرة لضمان بقائها في هرم السلطة.

وتابع المصدر "منذ اليوم الاول لتشكيل لجنة الخبراء المكلفة باختيار مفوضية الانتخابات كان واضحاً ان هذا الاختيار يتمّ على أساس نظام المحاصصة، منوها إلى ان غالبية أعضاء اللجنة ينتمون الى كتل وأحزاب متنفذة.

من جانبه أعرب عضو لجنة الخبراء النائب مؤيد الطيب "عن التحالف الكردستاني" عن ارتياحه لاجتماعات اللجنة، مؤكداً اعتماد الآليات الدستورية في عملها لاختيار الأعضاء.

ونوه الطيب في مقابلة مع المدى إلى ان تدخل منظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية يعطي انطباعاً بنزاهة عمل لجنة الخبراء.

ونفى الطيب ان تكون الأحزاب المتنفذة تتدخل في عمل اللجنة مشيراً الى وجود تفاهم وانسجام بين أعضائها بحيث "لم نلمس بينهم لحد الآن خلافاً سواء في الآليات أو في الأسماء المختارة"

بالمقابل منح مجلس النواب لجنة الخبراء المكلفة بتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات أسبوعا واحدا للانتهاء من عملها.

وقال مقرر المجلس محمد الخالدي في تصريح للمدى امس إن "اجتماع رئاسة مجلس النواب مع رؤساء اللجان ورؤساء الكتل السياسية اثمر عن منح لجنة الخبراء المكلفة بتشكيل مفوضية الانتخابات اسبوعا واحدا للانتهاء من عملها".

وأوضح الخالدي أن "اللجنة ابدت استعداداها للانتهاء خلال أسبوع من عملها الذي يتضمن تقديم أسماء المرشحين لعضوية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات".

وبين الخالدي أن "الاجتماع الذي عقد يوم أمس أثمر عن التأكيد على ضرورة الإسراع بإقرار القوانين المهمة التي تعنى بالمواطنين وبحث العقبات التي تقف أمام اللجان لتشريعها".

وكان من المقرر ان تنتهي لجنة الخبراء البرلمانية من تسمية مجلس جديد لمفوضية الانتخابات بدلا من المجلس الحالي الذي مدد عمله لشهرين بعد ان انتهى سقف عمله القانوني في ٢٨ من شهر نيسان الماضي وسط انتقاد سياسي لقرار التمديد.

وتتولى لجنة برلمانية مكونة من ٢١ عضوا يمثلون مختلف الكتل السياسية عملية اختيار مجلس جديد لمفوضية الانتخابات وبإشراف مباشر من بعثة الامم المتحدة في العراق التي دعت قبل يومين مجلس النواب الى ضرورة الاسراع في تسمية مجلس جديد للمفوضية.

وكانت اللجنة المكلفة باختيار مجلس المفوضية المستقلة للانتخابات قد عقدت بحضور وفد الامم المتحدة اجتماعا برئاسة النائب علي العلاق رئيس اللجنة الاثنين ٢٠١٢/٤/٢٣ ناقشت فيه المعايير التي ستعتمدها في المرحلة النهائية والتي اعدها النائب امير الكناني بتكليف رئاسة اللجنة.

وبعد مناقشات مستفيضة من قبل أعضائها قررت اللجنة اعتماد معايير التنوع والتوزيع الجغرافي وتمثيل النساء بالاضافة للدرجة والاختصاص.

كما قررت اللجنة وضع ٢٠ درجة للمقابلة الشخصية وقسمتها الى ٤ اقسام هي(الشخصية،الهندام،اللغة،السيرة الذاتية) فضلاً عن طلب السيرة الذاتية للمرشحين المتنافسين في المرحلة النهائية ليتسنى للأعضاء الاطلاع عليها واختيار الأحسن والأنسب لشغل منصب في مفوضية الانتخابات.

العراقية: طلب إقالة النجيفي رد فعل على اجتماعات أربيل - النجف

□ بغداد /المدى

قال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور ان محاولة سحب الثقة من رئيس البرلمان اسامة النجيفي لا تستند الى مقومات دستورية او قانونية وانها ليست اكثر من ردة فعل على اجتماعات اربيل – النجف .

وأضاف في بيان تلقت "المدى" يوم أمس نسخة منه، ان تلك المحاولة ستمنى بالفشل وستكون نتيجتها تعزيز الثقة المطلقة برئاسة النجيفي ودوره في البرلمان العراقي الذي اثبت نجاحه خلال الفترة الماضية ".

وأشار البيان إلى ان "ردة الفعل لسحب الثقة من النجيفي جاءت انفعالية غير محسوبة ، وبدل ان تفتت وحدة البرلمان ستعمل على توحيده وستكون إضافة جديدة لقوة قرارات اربيل – النجف"، وان "هناك من انشقوا من القائمة العراقية سيبقى هدفهم دفع الأمور ضد النجيفي في حين ان بعضهم ما وصل الى قبة البرلمان الا من خلال انضمامه لقائمة النجيفي في الموصل في الانتخابات الماضية وبدعم من النجيفي نفسه".

واوضح ان الأزمة الحالية لا يمكن حلها بردود الافعال بل بالحوار الجاد وتصفية النوايا وتحقيق الاتفاقات السابقة ، لان من شأن استمرار الأزمة ظهور اتفاقات جديدة بين كتل سياسية ستدفع للتغيير الكبير في العملية السياسية ، وان من مصلحة الحكومة ان تعمل على تصفية الاجواء وتوحيد الصف العراقي بالاصلاحات وهي ربح للجميع وانتصار لكل الكتل السياسية ولا خسارة فيها مطلقا لأي طرف .

الى ذلك قال النائب محما خليل "عن التحالف الكردستاني" امس الاحد، ان مساعي سحب الثقة عن رئيس مجلس النواب محاولة لصرف الأنظار عن الأزمة السياسية وعن مساعي سحب الثقة عن رئيس الحكومة، مبينا ان مجلس النواب سيوجه طلب استجواب المالكي الى رئاسة الوزراء خلال يومين.

واوضح خليل لوكالة (آكانيوز) ان "الفرقاء ماضون الى اتباع الآليات الدستورية لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، مع تهيئة الاسئلة التي توجه اليه" مبينا ان "ارسال طلب الاستجواب الى رئاسة الوزراء سيتم خلال يومين".

اما بشأن طلبات سحب الثقة عن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، فأشار خليل الى انه "بحسب آليات الدستور لا يمكن سحب الثقة عن رئيس مجلس النواب لأنه يتمتع بحصانة، بل يمكن اقالته" مبينا ان "محاولات سحب الثقة عن اسامة النجيفي تهدف الى صرف الانظار عن الأزمة السياسية الحالية، ومساعي سحب الثقة عن المالكي."

ولفت خليل الى ان "اسامة النجيفي اعرب عن استعداده لعرض استقالته على مجلس النواب، فهو قد اكد على ان منصب رئاسة مجلس النواب ليس حكرا عليه، وانما يتم شغل المنصب بحسب الآليات الدستورية، وغالبية النواب ليست مع اقالة النجيفي."

واكد على ان "النجيفي يقف على مسافة واحدة من جميع الكتل السياسية ولا يؤيد القائمة العراقية التي ينتمي اليها لمجرد انه يمثلها، مشددا على انه يمثل جميع الاطياف العراقية في مجلس النواب وليس القائمة العراقية، وبذا فهو يلتزم الحيادية والآليات الدستورية في ممارسة مهام عمله".

وتعثرت جهود سحب الثقة عن المالكي بعدما امتنع رئيس الجمهورية جلال طالباني عن إرسال طلب سحب الثقة إلى مجلس النواب.

وفي المقابل، كشف ائتلاف دولة القانون الاسبوع الماضي عن سعيه لجمع تواقيع لإقالة النجيفي من منصبه متهما اياه بعدم الحيادية والمهنية في ادارة جلسات المجلس.

صحيفة بريطانية: جنود بريطانيون عذبوا عراقيين في سجون سرية

قوات بريطانية في العراق.. (أرشيف)

□ لندن / المدى

كشفت صحيفة "ميل أون صنداي" أمس أن جنوداً بريطانيين عذّبوا مدنيين عراقيين أبرياء في شبكة سرية من السجون غير القانونية في الصحراء العراقية.

وقالت الصحيفة إن أحد الضحايا المدنيين الأبرياء لقي حتفه بعد تعرضه للاعتداء على متن مروحية لسلاح الجو الملكي البريطاني، في حين جرى وضع أقنعة على رؤوس آخرين وتجريدهم وضربهم في معسكر أقيم في منجم ناء للفوسفات في عمق الصحراء العراقية.

واضافت أنّ أماكن وجود مجموعة منفصلة أخرى من ٦٢ مدنياً عراقياً نقلتها مروحيتان من طراز (تشينوك) تابعتان لسلاح الجو الملكي البريطاني إلى سجن سري بالقرب من محطة لأنابيب النفط، لا تزال مجهولة.

وذكرت الصحيفة أن الجانب الأكثر اثارة للصدمة من هذه الانتهاكات المزعومة، والتي تمثل على ما يبدو انتهاكات صارخة للقانون الدولي، هو أن الشبكة السرية من السجون صادق عليها كبار المحامين بوزارة الدفاع البريطانية، غير أن المحامي الأول للجيش البريطاني على الأرض في العراق، والذي كان من المفترض أن يكون مسؤولاً عن جميع جوانب احتجاز السجناء، لا يزال يجهل تماماً هذا الجانب.

وكشفت ميل أون صنداي أن الحكومة البريطانية عرضت الأسبوع الماضي قانوناً سرياً جديداً على البرلمان، سيسمح إذا ما صادق عليه الأخير باخفاء تفاصيل هذه الفضيحة إلى الأبد.

وقالت الصحيفة إن دور الجنود والمحامين البريطانيين على حد سواء في اساءة معاملة السجناء العراقيين ستأتي تحت الأضواء يوم غد الاثنين، في اطار المرحلة الأولى من الإجراءات القانونية التي حركها (محامو المصلحة العامة) في بريطانيا بالنيابة عن بعض الضحايا العراقيين.

واضافت أن المحامي الأول للجيش البريطاني خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣ المقدم نيكولاس ميرسر اعتبر أن ما حدث في شبكة السجون السرية "يرقى إلى جرائم حرب."

ونسبت الصحيفة للمقدم ميرسر قوله "إن جزءاً من وظيفته كان متابعة معاملة السجناء العراقيين المعتقلين من قبل القوات البريطانية والأوضاع في مرافق الاحتجاز، غير أن وجود شبكة السجون السرية جرى حجبها عنه بشكل كامل".

واضاف المقدم ميرسر "ما هو واضح الآن أن الحقيقة لن تخرج أبداً إذا ما تحول مشروع قانون العدل والأمن إلى تشريع، بالرغم من أن الانتهاكات التي حدثت في السجون السرية تمثل جرائم حرب".

البرلمان يستجوب مفتش وزارة الكهرباء هذا الأسبوع

□ بغداد /المدى

كشفت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب، أن جلسة استجواب مفتش وزارة الكهرباء علاء محيي الدين ستكون الأسبوع الحالي .

وقال عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عدي عواد في تصريح لوكالة "البغدادية نيوز" إن "هذا الأسبوع سيشهد استجواب مفتش وزارة الكهرباء علاء محيي الدين"، مضيفا أن " الاستجواب سيكون بسبب وجود ملفات فساد عديدة في الوزارة".

وسبق لعواد ان حث المسؤولين في وزارة الكهرباء على الذهاب الى البصرة ومعرفة المعاناة التي تواجهها في ملف الكهرباء.

لكن مفتش وزارة الكهرباء أعلن مدافعاً عن نفسه أن" طاقم الوزارة نجح في إعادة معظم الشبكة الكهربائية الى العمل، وذلك بعد حادثة الانطفاء التام التي تعرضت له المحافظة الأسبوع الماضي".

وذكر أن أهم الأسباب التي أدت الى انقطاع الكهرباء وقتها كانت "تنحصر بتجاوزات كبيرة على حصة محافظتي البصرة وصلاح الدين".

وأضاف ان "تحرياتنا الأولية أشارت إلى أن مهندسي الشبكة لم يتمكنوا من معالجة التجاوز الكبير في حصة محافظة البصرة بسبب التدخلات السافرة التي يمارسها النائب عن الكتلة الصدرية "عدي عواد" في عملهم ما أدى الى حالة الانطفاء التام".

الى ذلك أكد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية قاسم محمد قاسم ان لجنة الطاقة بصدد وضع خطة عمل جديدة لها في الفصل التشريعي الجديد لمجلس النواب.

وقال قاسم في تصريحات صحفية امس الاحد ان "اللجنة اجتمعت اول من امس السبت لدراسة جميع القوانين الخاصة بالنفط والطاقة وإعدادها لغرض عرضها والتصويت عليها في جلسات البرلمان المقبلة".

واضاف ان "اللجنة عاكفة على تحقيق كل ما هو جديد في مجال النفط والطاقة لخدمة المواطن العراقي".

وكان مجلس النواب فشل في اول جلساته السبت الماضي في التصويت على ما ادرج في جدول اعماله والذي تضمن ٦ قوانين منها التصويت على قرار طالبي اللجوء من العراقيين وقانون وزارة المرأة ومشروع قانون رسم الطابع.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون